

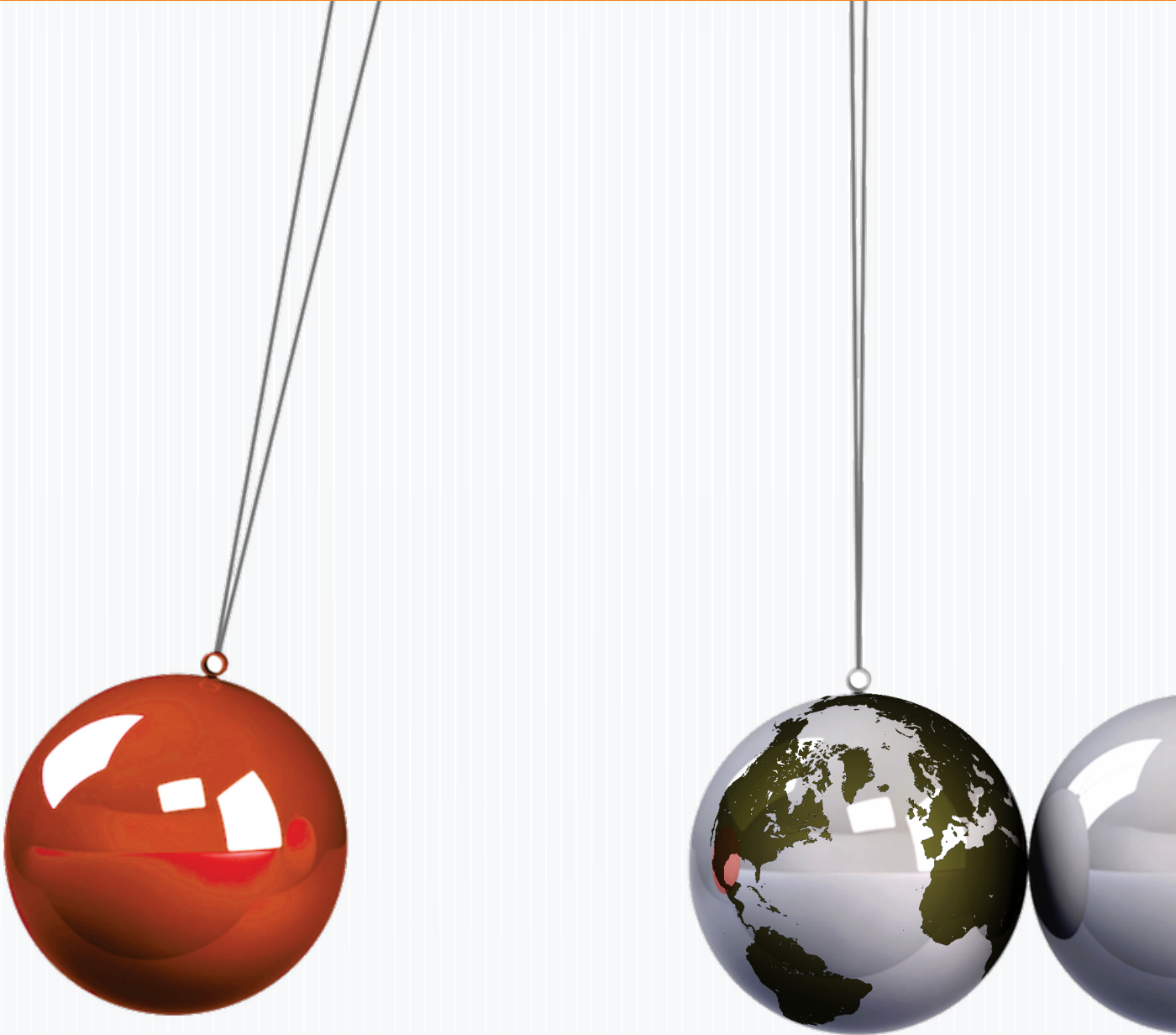
General Council for Islamic
Banks and Financial Institutions



المجلس العام للبنوك
والمؤسسات المالية الإسلامية

الخططة الاستراتيجية 2022-2019

نعمل لنتائج أكثر فاعلية



1	عن المجلس العام	5
1.1	نبذة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.....	6
1.2	أعضاء مجلس الإدارة.....	6
1.3	أعضاء الهيئة العلمية للاعتماد.....	7
1.4	أعضاء المجموعة الاستشارية للأعضاء.....	7
1.5	كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
1.6	كلمة الأمين العام	9
2	الرؤية والرسالة	10
2.1	الرؤية.....	10
2.2	الرسالة.....	10
2.3	الغايات الاستراتيجية.....	10
3	الأهداف العامة للاستراتيجية	11
4	الاستراتيجيات الفرعية الإدارية والتنظيمية	13
4.1	استراتيجية دعم القيمة المضافة والنظم الرقابية.....	13
4.2	استراتيجية التطوير.....	14
4.3	استراتيجية الموارد البشرية	15
4.4	دور المسؤولية الاجتماعية	15
5	واقع الصناعة المالية الإسلامية	16
5.1	الوضع الحالي للصناعة	16
5.2	التطورات التنظيمية:	16
5.3	تطورات الصناعة المالية الإسلامية في الآونة الأخيرة (التحديات).....	17
6	متطلبات نجاح الاستراتيجية	19
7	آليات تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل	21
8	القيم الأساسية.....	23
9	تقييم الأداء.....	24

1 عن المجلس العام

1/1 نبذة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

يعتبر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مؤسسة دولية غير هادفة للربح والمظلة الرسمية لجميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم. تم إنشائه بمبادرة من البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع مجموعة من البنوك والمؤسسات الرائدة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية. وينتمي المجلس العام إلى منظمة التعاون الإسلامي، وقد تم تأسيسه في مملكة البحرين بتاريخ 16 مايو 2001.



+130 عضواً

ويضم المجلس العام اليوم أكثر من 130 عضواً من أكثر من 34 دولة حول العالم، ويعرف بأنه أحد المنظمات واللبنات الرئيسة في بنية المالية الإسلامية.

ويتكون هيكل إدارة المجلس العام من

الجمعية العمومية،

اللجنة التنفيذية

مجلس الإدارة

الأمانة العامة

يتأأس معالي الشيخ صالح عبد الله كامل (رئيس مجموعة البركة المصرفية - مملكة البحرين) الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجنة التنفيذية. ويتكون أعضاء مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية بشكل أساسي من مؤسسات تقدم الخدمات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وتتكون الأمانة العامة من الأمين العام والجهاز الإداري والفني للمجلس.

1.2. أعضاء مجلس الإدارة



*أعضاء اللجنة التنفيذية

1.3. أعضاء الهيئة العلمية للاعتماد

الأمين العام	الدكتور عبد السلام العبادي مجمع الفقه الإسلامي الدولي السعودية
أخصائي شريعة أول	الدكتور العياشي فداد البنك الإسلامي للتنمية السعودية
المدير التنفيذي	الدكتور أكرم لال دين الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ماليزيا
مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي	الدكتور محمد برس الدكتور يوسف إبراهيم يوسف (٢٠٠٩ - ٢٠١٨) مركز صالح كامل - جامعة الأزهر مصر
وكيل المعهد	الدكتور فيصل محمود العتباتي معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز السعودية
مدير معهد الدراسات المصرفية	الدكتور رياض الهنداوي معهد الدراسات المصرفية الأردن

1.4. أعضاء المجموعة الاستشارية للأعضاء

مدير الخزانة وإدارة العلاقات المصرفية	الأستاذ محمد فواز صدقي صادق الامام البنك الإسلامي الأردني الأردن
مدير إدارة المخاطر	الأستاذ عبد الكريم عرسان السكري البنك العربي الإسلامي الدولي الأردن
رئيس القسم الالكتروني	الأستاذ محمد الهيبة سيدي بابا بنك الوفاء الموريتاني موريتانيا
مدير إدارة تقارير الإدارة	الأستاذ فايز الله أورمان بنك البركة التركي التشاركي تركيا
مدير الخزانة للمجموعة	الأستاذ عبد الوهاب عيسى عبدالوهاب الرشود بيت التمويل الكويتي الكويت
نائب الرئيس التنفيذي	الأستاذ محمد صديق الرحمن بنك بنغلاديش الإسلامي بنغلاديش
رئيس قسم الرقابة الشرعية	الدكتور محمد برهان أريونا مصرف السلام البحرين

1.5. كلمة رئيس مجلس الإدارة

الحمد لله والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، والشكر لله سبحانه وتعالى على نعمه وفضله علينا. إنه ليسعدني أن أقدم خالص تحياتي نيابة عن اخواني أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس العام والشركاء الاستراتيجيين وأصحاب المصلحة والمهتمين في المالية الإسلامية.

لا يخفى عليكم بأن التمويل الإسلامي قد شهد نمواً متسارعاً خلال السنوات الماضية حيث يعتبر جزءاً هاماً في قطاع الأسواق المالية. وقد ظهر التمويل الإسلامي كأداة فعالة من أجل تعزيز الاقتصاد وتطوير الشمول المالي الذي من شأنه أن يحقق التنمية المستدامة في المجتمع في تطوير البلاد وتشغيل العباد ولهذا السبب قد ابدى قادة العالم اهتماماً كبيراً تجاه صناعة الخدمات المالية الإسلامية باعتبارها وسيلة حيوية لتحقيق تمويل النمو المستدام والتنمية الاجتماعية والبيئية.

وبصفة المجلس العام المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، تعمل الأمانة العامة باستمرار على دعم السياسات والنظم الرقابية في المؤسسات المالية الإسلامية وزيادة الوعي من خلال عدة مبادرات حول مستجدات الصناعة والتحديات التي تواجهها في الوقت الراهن ناهيك عن التشجيع على تطبيق أفضل الممارسات في المعاملات المالية.

وفي ظل التطورات الأخيرة في الوسط المالي، من الضروري أن يتم إعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية والرؤية المستقبلية لتتماشى مع التطورات الأخيرة وبيئة العمل الحالية وذلك لتلبية التغيرات المستمرة وإرضاء تطلعات الأعضاء وأصحاب المصلحة.

ومن هذا المنطلق، نعلن عن إطلاق الخطة الاستراتيجية للفترة 2019 - 2022 والتي تمثل خارطة طريق للسنوات الأربعة القادمة، حيث تركز على استيعاب مبادئ وقيم التمويل الإسلامي (مقاصد الشريعة) في المؤسسات المالية الإسلامية، والقدرة على دمج القضايا العالمية ضمن خطة عمل المجلس العام، ناهيك عن تعزيز الاستدامة داخل الصناعة ومواصلة التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين لتشجيع دور التمويل الإسلامي كأداة رئيسية في النمو الاقتصادي العالمي.

ويسعدني أن أشارككم هذه الخطة راجياً من الله سبحانه وتعالى أن نحقق المخرجات المرجوة بدعم من زملائي في مجلس الإدارة وأعضاء المجلس العام وأصحاب المصلحة والمهتمين في مصلحة هذه الأمة.

وأخيراً، أود أن أشكر الأمانة العامة راجياً أن تكون خطتنا الجديدة مرتكزة على مقاصد الشريعة وخدمة المتعاملين معنا بالدرجة الأولى.

أخوكم

صالح كامل

رئيس مجلس الإدارة

1.6. كلمة الأمين العام

مع انتهاء الخطة الاستراتيجية للمجلس العام في الفترة 2015 - 2018، يسرني إعلامكم بأنه قد تم تنفيذ العديد من المبادرات والأنشطة بنجاح، وذلك بدعم من أعضائنا وأصحاب المصلحة. حيث يسعدني أن أشارككم الخطة الاستراتيجية للفترة القادمة 2019 - 2022، والتي تمثل خارطة الطريق الخاصة بنا للسنوات الأربعة المقبلة.

ومن أجل مواكبة التطورات السريعة في صناعة الخدمات المالية والاحتياجات المتغيرة لأعضائنا وأصحاب المصلحة، فمن الضروري جداً إجراء تقييم دوري للأنشطة والمبادرات بين فترة وأخرى للتأكد من توافق خطتنا مع المتطلبات والاحتياجات المتغيرة للصناعة بشكل عام وللأعضاء وأصحاب المصلحة على وجه الخصوص.

في عام 2018، أجرت الأمانة العامة عملية تشاورية واسعة من أجل فهم المجالات الرئيسية التي يجب على المجلس العام التركيز عليها في سبيل دعم الصناعة وتطوير الأنشطة والمبادرات بما يتوافق مع توقعات الأعضاء وأصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من المخرجات في هذه المجالات خلال السنوات القادمة. ومع نتائج هذه العملية التشاورية وبفضل توجيهات أعضاء مجلس الإدارة، قام المجلس العام بتطوير خطته الاستراتيجية للفترة 2019 - 2022 لتركز على دعم القيمة المضافة في التمويل الإسلامي، وتعزيز الاستدامة وممارسات العمل المسؤولة داخل الصناعة، بالإضافة إلى معالجة المخاوف والتحديات الحقيقية التي تواجه صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

تم إعادة صياغة أسس الخطة الاستراتيجية وذلك لتوسيع مشاركة المجلس العام في تعزيز قيم التمويل الإسلامي والتنمية الشاملة والمستدامة في المؤسسات المالية الإسلامية من أجل تحقيق الاقتصاد الحقيقي. لذلك، قمنا بإعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية لتحديد الاتجاه الجديد ومهامه. وقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أهداف رئيسية كالتالي:

1. دعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية والسياسات والنظم الرقابية؛

2. تشجيع البحث والابتكار؛

3. التأهيل والتمكين المهني.

وسوف يتم تكوين مجموعات عمل جديدة ولجان خاصة من أعضاء المجلس العام لتعزيز الكفاءات الداخلية وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

لدى المجلس العام الآن خريطة طريق واضحة تعمل على تمثيل مهمته في تعزيز وتنمية صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتوطيد التعاون وتبادل المعرفة بين الأعضاء والمؤسسات الدولية الأخرى، كما وتساهم في نشر مبادئ التمويل الإسلامي من خلال تطبيق أفضل الممارسات. وعليه يسرنا أن نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن خالص الشكر والتقدير إلى جميع أعضاء المجلس العام وأصحاب المصلحة وأعضاء مجلس الإدارة على وجه الخصوص على الدعم الفعال والمستمر الذي نلقاه دوماً لتطوير هذه الصناعة، كما ونتطلع دوماً إلى تنفيذ خطتنا الاستراتيجية الجديدة بنجاح خلال السنوات الأربعة القادمة.

أخوكم

عبد الإله بلعتيق

الأمين العام

2 الرؤية والرسالة

2.1. الرؤية

أن يكون المجلس العام المؤسسة الدولية الرائدة في مجال دعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

2.2. الرسالة

دعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية عن طريق تقديم أنشطة ومبادرات متميزة تسعى إلى نمو المعاملات المالية الإسلامية وتعميق المقاصد الشرعية بها وتسهيل التعاون بين الأعضاء والمؤسسات ذات الاهتمام المشترك.

2.3. الغايات الاستراتيجية

واستنادا لتوصيات مجلس الإدارة وعمليات التواصل والتشاور مع الأعضاء وتقييم احتياجاتهم وتوقعاتهم، حددت الأمانة العامة الغايات الاستراتيجية التالية التي تعبر عن التوجه الاستراتيجي في العمل:

الغاية الاستراتيجية لأولى

نشر مفاهيم المالية الإسلامية عبر تحقيق وتعميق أسس المقاصد الشرعية ثم الترويج لها دولياً.

الغاية الاستراتيجية الثانية

التنسيق بين الأعضاء وغيرهم من المؤسسات الأخرى الداعمة للمالية الإسلامية مثل البنك الإسلامي للتنمية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجمع الفقه الإسلامي بهدف تبادل أفضل الممارسات وضبط الفتاوى في المعاملات المالية.

الغاية الاستراتيجية الثالثة

تعزيز الإنماء والتطور الاقتصادي من خلال التركيز على القيمة المضافة للمالية الإسلامية وترشيد العمل المصرفي الإسلامي.

الغاية الاستراتيجية الرابعة

تمكين أعضاء مجالس الإدارات والإداريين في المستوى التنفيذي وأصحاب المصالح من الممارسات المالية الإسلامية الصحيحة، ثم تدريب الموظفين العاملين في إدارة العمليات وخدمة العملاء وغيرهم من الأقسام الأخرى.

3 الأهداف العامة للاستراتيجية

استناداً لتوصيات مجلس الإدارة وعمليات التواصل والتشاور مع الأعضاء وتقييم احتياجاتهم وتوقعاتهم، حدد المجلس العام الأهداف الاستراتيجية التالية:

■ الهدف الاستراتيجي الأول: دعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية والسياسات والنظم الرقابية

في ظل تحقيق المبادئ الأخلاقية السامية في المعاملات المصرفية، يسعى المجلس العام لدعم الممارسات التي تحقق الاقتصاد الحقيقي ومقاصد الشريعة مع المؤسسات الأعضاء وأصحاب المصالح المختلفة.

وفي بيئة رقابية تزداد تعقيدا يوما بعد يوم، يجري العمل باستمرار على وضع واقتراح لوائح ونظم جديدة في القطاع المالي، التي تؤثر على المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية التقليدية على حد سواء، ومن هنا يحرص المجلس العام على أن يكون الصوت المعبر عن اهتمامات ومشاكل صناعة الخدمات المالية الإسلامية لدى الهيئات الدولية والسلطات الرقابية وأصحاب المصلحة مثل:

- البنوك المركزية للرقابة على البنوك التجارية.
 - هيئات وسلطات أسواق رأس المال والبورصات للرقابة على بنوك وشركات الاستثمار المرخصة.
 - وزارة التجارة والاستثمار.
 - كبار حملة الأسهم في المؤسسات المالية الإسلامية.
 - أعضاء مجالس الإدارات وكبار التنفيذيين.
 - العاملين والممارسين للمعاملات المالية الإسلامية.
 - عملاء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وعموم الجمهور.
- وذلك في سبيل دعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية وضمان أخذ احتياجات الصناعة بعين الاعتبار عند وضع النظم الرقابية. وبالتالي فمن المهم جداً بالنسبة للمجلس العام أن يشارك ويتعامل مع هذه الأطراف من أجل إجراء حوارات بناءة واستباقية تسلط الضوء على التحديات التي تواجه هذه الصناعة والآثار المختلفة للمتطلبات الرقابية على عملياتها التجارية.

■ الهدف الاستراتيجي الثاني: تشجيع البحث والابتكار

تلعب البحوث المتعلقة بسوق المالية الإسلامية دوراً هاماً في توفير التوجهات المناسبة وتشكيل المنحنى المستقبلي للقطاع المالي. حيث يمثل البحث العلمي أهم عناصر التنمية، ويعتبر ضرورة في المرحلة الراهنة. ولذلك يسعى المجلس العام إلى تشجيع الممارسات السليمة والابتكار في الصناعة من خلال التنسيق مع المؤسسات في إصداراته ومنشوراته الدورية التي تسلط الضوء على الفرص المتاحة في الأسواق وكيفية تحقيق التنمية المستدامة باتباع المقاصد الشرعية في الممارسات.

■ الهدف الاستراتيجي الثالث: التأهيل والتمكين المهني

تطوير الموارد البشرية مطلب أساسي لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية. ومع النمو السريع لصناعة الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم، هناك حاجة مستمرة لتنمية الموارد البشرية ليس فقط من أجل تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء ولكن أيضاً للالتزام بأخلاقيات الإسلام في الممارسات وتحقيق الاقتصاد الحقيقي. ولذلك، يعمل المجلس العام على تطوير نماذج لأخلاقيات المهنة لمختلف الفئات بدءاً من أعضاء مجالس الإدارات وكبار حملة الأسهم وامتداداً للطواقم الإداري والتنفيذي ثم صغار العاملين ووصولاً لعامة الجمهور.

4 الاستراتيجية الفرعية الإدارية والتنظيمية

حدد المجلس العام خمسة استراتيجيات فرعية تنبثق عن الأهداف الاستراتيجية العامة السابقة وتوصيات مجلس الإدارة والأعضاء وهي :

4.1. استراتيجية دعم القيمة المضافة والنظم الرقابية



تتركز الاستراتيجية على دعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية والسياسات والنظم الرقابية ذات الصلة من خلال سعي المجلس العام لدعم الممارسات التي تحقق الاقتصاد الحقيقي وتركز على المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي وأثرها في ضمان الاستدامة، حيث تؤدي إلى تشجيع الاستثمار في بنوك الاستثمار الذي يعود بالنفع على المجتمع ككل ودعم مقاصد الشريعة مع المؤسسات الأعضاء وأصحاب المصالح المختلفة في ظل تحقيق المبادئ الأخلاقية في المعاملات المصرفية وتحديد المقاصد الشرعية المتعلقة بالمعاملات عموماً والمال خصوصاً، وتوحيد الأدوات المالية داخل المؤسسات الأعضاء بقدر الإمكان، بالإضافة إلى قيامه باستمرار على وضع واقتراح لوائح ونظم جديدة في القطاع المالي لتؤثر إيجاباً على المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية على حد سواء، وحرصه على أن يكون الصوت المعبر عن اهتمامات ومشاكل صناعة الخدمات المالية الإسلامية لدى الهيئات ذات الصلة، وذلك لدعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية ولضمان أخذ احتياجات الصناعة بعين الاعتبار عند وضع النظم الرقابية. كما يقوم المجلس العام بالمشاركة والتعامل مع المنظمات الدولية والهيئات الرقابية والإشرافية من أجل إجراء حوارات بناءة واستباقية تسلط الضوء على التحديات التي تواجه هذه الصناعة والآثار المختلفة للمتطلبات الرقابية على عملياتها التجارية

وذلك عن طريق تحقيق المخرجات التالية :

- الأخذ بآراء الخبراء حول تطوير النظم الرقابية وتقديم تعليقات على المعايير المستحدثة وأثرها على المعاملات المالية الإسلامية عبر تعليقات المجلس العام لوضعي السياسات والمعايير

- تشجيع الاستثمار في بنوك الاستثمار

- العمل مع المؤسسات الدولية لترسيخ الرسالة الأخلاقية للمالية الإسلامية ودعم تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية (كالأمم المتحدة عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول)

- تحديد المقاصد الشرعية للمعاملات العامة والمعاملات المالية.

- تطوير نماذج عملية لكل مقصد من المقاصد الشرعية

- عقد حوارات مع الهيئات الشرعية حول السعي للرقابة الفعالة عبر اجتماع طوالة مستديرة أو ورشة عمل فنية لعلماء الشريعة تتزامن مع اجتماعات مجلس الإدارة الدورية في نفس اليوم

- التنسيق مع مؤسسات البنية التحتية لدعم القيمة المضافة للصناعة المالية الإسلامية

4.2. استراتيجية التطوير



وذلك عن طريق تحقيق المخرجات التالية :

تشجيع واستقطاب الكفاءات المبدعة في إدارة التطوير.

إطلاق الجوائز لأفضل المنتجات ابتكاراً مع تحقيق المقاصد الشرعية.

إقامة ورش عمل مختلفة للعصف الذهني لبحث المشكلات وتقديم حلول وأفكار مبتكرة .

تشجيع مشاركة أصحاب الأعمال والمستثمرين في المعاملات المالية الإسلامية.

إصدار منشورات المجلس العام السنوية (الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين والاستبيان العالمي للتأمين التكافلي).

إصدار تقارير مشتركة مع الشركاء الاستراتيجيين مثل البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي.

إصدار تقارير ودراسات مالية معمقة متعلقة بالسوق (حول نظام بنوك الاستثمار في بعض الدول ودليل تطوير المنتجات يتضمن لوائح لمنتجات متعددة، ودليل المساهمة في تشجيع عمل التأمين الإسلامي والأدوات الإسلامية، وتشجيع مبادئ الصيرفة الإسلامية القائمة على تقاسم المخاطر وغيرها من المواضيع ذات الأهمية للصناعة).

تتركز استراتيجية التطوير على تشجيع البحث والابتكار وذلك من خلال سعي المجلس العام إلى تطوير عملية الابتكار للخروج من عباءة المنتجات التقليدية وتشجيع الممارسات السليمة والابتكار في الصناعة عبر المنشورات والأبحاث الدورية التي تسلط الضوء على الفرص المتاحة في الأسواق وكيفية تحقيق التنمية المستدامة باتباع المقاصد الشرعية في الممارسات وذلك نظراً لما تلعبه البحوث المتعلقة بسوق المالية الإسلامية من دور هام في توفير التوجهات المناسبة وتشكيل المنحنى المستقبلي للقطاع المالي وأهميته في المرحلة الراهنة.

4.3. استراتيجية الموارد البشرية



من خلال المخرجات التالية

تنظيم برامج تنفيذية لأعضاء مجالس الإدارات والإدارات العليا والهيئات الشرعية.

تنظيم ورش عمل فنية للممارسين والمهنيين.

تقديم برامج تدريبية وشهادات متنوعة للمهتمين في المعاملات المالية الإسلامية (إضافة شهادة مهنية حول تطوير المنتجات والزكاة).

التنسيق في تبادل المعرفة التقنية والخبرات المهنية بين العاملين في المؤسسات الأعضاء من خلال برامج تدريبية بين المؤسسات لمدة معينة يتم فيها انتداب فريق عمل للعمل في المؤسسة الأخرى لتوسيع نطاق المعرفة والتعاون بين المؤسسات.

دعم الأبحاث الأكاديمية التي تعزز من نشر الوعي بالمالية الإسلامية.

يسعى المجلس العام على تطوير الموارد البشرية وتطوير نماذج لأخلاقيات المهنة لمختلف فئات الأعضاء وهو مطلب أساسي لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية تزامناً مع النمو السريع لصناعة الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم ليس فقط من أجل تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء ولكن أيضاً للالتزام بالأخلاقيات الإسلامية في الممارسات كما يهتم المجلس بتقديم الدعم اللازم لتطوير الهيئات الشرعية وتعميق الاستقلالية بها وتمكينها من الرقابة الفعالة

4.4. دور المسؤولية الاجتماعية



وذلك من خلال :

تنظيم ورش عمل فنية للممارسين والمهنيين.

تقديم برامج تدريبية وشهادات متنوعة للمهتمين في المعاملات المالية الإسلامية.

تنظيم حوارات مغلقة وطاولات مستديرة.

يتركز دور المسؤولية الاجتماعية في العمل على تشجيع الاهتمام بالأنشطة والمبادرات التي تهدف إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية للأطراف والهيئات المعنية بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وتفعيل انسجامها مع مبادئ ومقاصد الاقتصاد الإسلامي

5 واقع الصناعة المالية الإسلامية

5.1. الوضع الحالي للصناعة

خلال السنوات السابقة تم تحقيق الكثير من الإنجازات لقيادة العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال المؤسسات الداعمة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية عن طريق:

- الاعتراف العالمي بالصناعة المالية الإسلامية.
- انتشار المؤسسات المالية الإسلامية في كثير من دول العالم حتى في بعض الدول الكبرى غير الإسلامية.
- الدخول في معظم القطاعات المالية من بنوك إسلامية وتأمين تكافلي وأسواق رأس المال بما فيها الصكوك وصناديق الاستثمارات ومروراً بالاستشارات المالية.
- وجود العديد من مؤسسات البنية التحتية غير الهادفة للربح بالإضافة إلى المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية وغيرها).

5.2. التطورات التنظيمية:

- شهدت الصناعة المالية منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 عدداً من التطورات التنظيمية، حيث أجرت الهيئات الرقابية بعض التعديلات للمعايير وأصدرت معايير جديدة بمتطلبات إضافية لضمان إنشاء إطار تنظيمي قوي لمواجهة الأزمات المستقبلية ومعالجة أوجه القصور في الأطر التنظيمية لما قبل الأزمة كالتالي:
- قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار معيار بازل 3 والذي يحتوي على مقررات إضافية من أجل إنشاء أساس لنظام مصرفي يتسم بالاستقرار المالي وزيادة ثقة المستثمرين.
- اعتماد مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في 24 مايو 2018 على قرارات للاعتراف رسمياً بـ "المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي" الخاصة بالقطاع المصرفي التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وأقر باستخدامها لغرض إجراء تقييمات للقطاع المالي وإعداد التقارير حول مراعاة المعايير والمواثيق فيما يتعلق بفعالية تنظيم المصارف الإسلامية والإشراف عليها وذلك اعتباراً من 1 يناير 2019.
- قيام عدداً من الهيئات والمؤسسات المعنية التنظيمية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من الهيئات الإسلامية والتقليدية التي تُصدر معايير في عدة مجالات بمراجعة وتطوير هذه المعايير (الشريعة والمحاسبة والحوكمة والأخلاقيات... والخ) من أجل ضمان استقرار القطاع المالي الإسلامي والرقابة الفعالة. حيث أن الإطار الرقابي والتنظيمي يلعب دوراً مهماً في تشكيل استراتيجيات وخطط المؤسسات المالية الإسلامية في ضوء التغيرات المستمرة.
- تمييز للخدمات ذات الطابع الأخلاقي والاجتماعي، تم التمييز الواضح بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي خلال الأزمة المالية الأخيرة خاصة في توفير الخدمات الأساسية للمجتمع والتركيز على المصالح العامة مثل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتي تعتبر عوامل مركزية في قياس الاستدامة والتأثير الأخلاقي للمؤسسة والتي تتميز بها صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

5/3 تطورات الصناعة المالية الإسلامية في الآونة الأخيرة (التحديات)

■ المنافسة من الصيرفة التقليدية :

تعتبر المعاملات المالية الإسلامية صناعة ناشئة عن التزام أخلاقي ينبثق من عقيدة راسخة بوجوب اتباع شرع الله في المعاملات، ولهذا السبب يمكن وصفها بأنها استثمار أخلاقي مثله كمثل الاستثمارات الأخلاقية الأخرى التي بدأت تنتشر في العالم على يد مؤسسات كبرى إسلامية وغير إسلامية وهذا الالتزام الأخلاقي صاغ الحياة الإسلامية طوال قرون عديدة، غير أنه بصيغته المعاصرة نشأ متأخراً عن الصناعة المصرفية التقليدية، ويحتاج أن يخرج من المرحلة الأولى لمرحلة الرشد، وهو انتقال لا يتحقق بالتمنيات بل يتطلب عملاً جاداً ودؤوباً وتكاتفاً لجهود مشتركة ليعمل كل في مجاله ولينعم الكل بعوائد الرشد والاقتصاد الأخلاقي المرجو.

■ التطورات التشغيلية الرقمية:

تمر الصناعة المالية الإسلامية في الوقت الراهن بالمرحلة الرقمية والتي تسمى بـ"الثورة الصناعية الرابعة"، تتضمن عدداً من التكنولوجيات الحديثة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والبلوك تشين والتكنولوجيا المالية، والتي تلعب دوراً حيوياً في توسع التمويل في جميع أنحاء العالم. وتشكل التطورات الرقمية تحدياً استراتيجياً رئيسياً للمصارف الإسلامية نتيجة الحاجة الماسة للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، وعليه قامت المصارف الإسلامية في الآونة الأخيرة بالتركيز على الاستثمار في هذه التكنولوجيات ولكن لا تزال هناك معوقات تواجه التطور في هذا المجال منها الأنظمة القديمة، ونقص الكوادر المهنية المؤهلة، بالإضافة إلى قابلية تكيف هذه التكنولوجيات مع قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

■ قلة التطوير الحقيقي والوعي العام بالمالية الإسلامية في الوقت الراهن:

تتمثل في ضرورة تشجيع المؤسسات على تطبيق المبادئ الإسلامية في المعاملات عبر التنسيق مع واضعي المعايير والسياسات في تطوير معايير إسلامية تتناسب مع مستجدات السوق لتحقيق مبدأ المشاركة وتقاسم المخاطر وتحقيق مقاصد الشريعة والامتثال بالقيم الأخلاقية السليمة ووجود مسؤولية مشتركة من قبل جميع الأطراف المرتبطة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية وهي:

◀ الجهات الحكومية : (الوزارات الحكومية - البنوك المركزية - هيئات سلطات أسواق رأس المال - البورصات - وغيرها من المؤسسات الحكومية الأخرى).

◀ البنوك وشركات التأمين التكافلي وشركات الخدمات المالية والجهات الفعالة في السوق.

◀ كبار حملة الأسهم - أعضاء مجالس الإدارات - الأجهزة التنفيذية - الهيئات الرقابية - العاملين في القطاع.

5. مؤسسات البنية التحتية مثل المنظمات الدولية الواضحة للمعايير التقليدية :

لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية للأوراق المالية، ومجلس معايير المحاسبة الدولية، والمنظمات الدولية الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية؛ والمنظمات الداعمة للمالية الإسلامية مثل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

8. المؤسسات الإنمائية :

المؤسسات الدولية التي تسعى لتنمية القطاع المالي مثل البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها، والعملاء الممارسين للمعاملات المالية الإسلامية والمستفيدين منها مثل مراكز الأبحاث والأكاديميين من علماء الشريعة، ومراكز المعلومات والجهات الأخرى المعنية من شركات التدقيق المحاسبي، وشركات التدقيق الشرعي، والمؤسسات الإعلامية المتخصصة، ومؤسسات الخدمات الاستشارية، والتي يتطلب منها الإسهام أيضاً بفاعلية لتحقيق الغاية الحقيقية للمالية الإسلامية.

6 متطلبات نجاح الاستراتيجية

في سبيل نجاح الاستراتيجية المعروضة وتحقيق الغايات والأهداف المرجوة يتوجب التعاون من الأطراف المعنية الآتية :

الالتزام بدعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية والتمويل الأخلاقي في المؤسسات الأعضاء وذلك من خلال الحضور والمشاركة الفعالة في الحوارات والطاولات المستديرة وغيرها من المبادرات والمشاركة في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق أغراض المجلس العام وأهدافه عبر:

- المساهمات المالية لفعاليات المجلس العام والبحوث والمطبوعات التي تصب في مصلحة الأعضاء.
- ترشيح ممثلين من مؤسساتهم (أعضاء مجلس الإدارة، والهيئات الشرعية، وباقي العاملين من مختلف الفئات) للمشاركة في البرامج التنفيذية وورش العمل الفنية وحوار الطاولات المستديرة والتي تم تصميمها خصيصاً حسب طلب مجلس الإدارة.
- المساعدة في توسيع نطاق العضوية ضمن نطاق مؤسساتهم والمؤسسات الأخرى في نفس البلد.
- العمل الجاد والدائم على إقامة وتوثيق علاقة المجلس العام بالأطراف المجتمعية المحلية (في بلد العضو) والهيئات الدولية.

مساهمة مجلس الإدارة

- العمل على دعم القيمة المضافة للصيرفة الإسلامية والتمويل الأخلاقي في مؤسسة العضو.
- المشاركة في فعاليات وبرامج المجلس العام مثل المؤتمرات، واجتماعات الطاولة المستديرة، والانخراط في الحوارات المغلقة بمشاركة قادة العمل المصرفي الإسلامي وصناع القرار وواضعي المعايير والسياسات.
- تقديم الدعم المالي وتوفير الموارد المالية لتنفيذ المشروعات.
- تشجيع المبادرات التعزيزية مثل: التنسيق في تبادل المعرفة التقنية والخبرات المهنية بين العاملين في المؤسسات الأعضاء من خلال برامج تدريبية بين المؤسسات لمدة معينة يتم فيها انتداب فريق عمل للعمل في المؤسسة الأخرى لتوسيع نطاق المعرفة والتعاون بين المؤسسات، وتوسيع نطاق المعاملات المالية الإسلامية والتمويل على وجه الخصوص في المشاريع الكبيرة بين المؤسسات الأعضاء وذلك لتعزيز أثر المعاملات المالية الأخلاقية ولتقاسم المخاطر في نفس الوقت.

مساهمة الأعضاء

مساهمة الأمانة العامة

- التركيز على ترسيخ الرسالة الأخلاقية والقيمة المضافة للمالية الإسلامية عبر مختلف المبادرات من الفعاليات الإقليمية والطاولات المستديرة وورش العمل الفنية والبحوث الدورية.
- تطوير المهارات الفنية والاستعانة بالخبراء والاستشاريين الخارجيين من أجل تعزيز كفاءة القدرات الداخلية.
- توسيع النطاق الجغرافي لمبادرات المجلس العام لتشمل عددا أكبر من الدول حول العالم.
- البحث في سبل التمويل المناسبة لتغطية التكاليف التشغيلية للمشروعات والأنشطة.
- اتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة مثل الخدمات الرقمية والابتكار في تنفيذ أعمال المجلس العام.

7 آليات تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل

سيتم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمجلس العام عبر تكوين مجموعات عمل ولجان لأعضاء المجلس العام كالتالي:

1. **الأمانة العامة:** تعزيز الكفاءات الداخلية وتوظيف جهاز فني مؤهل لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
2. إنشاء مجموعات ولجان عمل داخلية للأعضاء:

مجموعة الاستدامة والبيئة:

تهدف المجموعة إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية ومبادئ الحوكمة لدى المؤسسات المالية الإسلامية والعمل على إرشاد المؤسسات لتحقيق مقاصد الشريعة في ممارساتهم من أجل إدراك التنمية المستدامة من خلال المبادرات المتنوعة مثل إنشاء دليل الاستدامة للعمل المصرفي.

مجموعة الابتكار والتكنولوجيا:

تهدف المجموعة إلى تشجيع الابتكار وتطوير المنتجات بما يتماشى مع تطورات الصناعة ومقاصد الشريعة عبر إصدار دليل لتطوير المنتجات الإسلامية وغيرها من المبادرات ذات الصلة.

مجموعة بديل الليبور:

تهدف المجموعة لدراسة البدائل المناسبة لمؤشر الليبور يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويلبي احتياجات المالية الإسلامية وذلك بالتعاون مع المؤسسات الإسلامية الرائدة.

المجموعة الاستشارية للأعضاء:

مواصلة العمل مع المجموعة الاستشارية للأعضاء والتي تم تأسيسها في عام 2015 من أجل تزويد الأمانة العامة بالملاحظات الفنية في الأنشطة المخطط لها.

- ج. **لجنة خطة العمل السنوية:** تختص بإعداد خطة عمل سنوية مع الموارد المالية اللازمة ، استناداً إلى المبادرات والنتائج المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية.
- د. **لجنة التقييم المستمر:** يقوم فيها الأمين العام بتقييم مخرجات الأهداف الاستراتيجية وفقاً للخطة السنوية والموارد المالية المتاحة وعرضها في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة.

8 القيم الأساسية

يؤطر عمل المجلس العام مجموعة من القيم الأخلاقية التي تنطبق على جميع أعمال المجلس العام وكل عضو به وهي كالتالي :

الشفافية

الشفافية نحو أصحاب المصلحة بشكل عام، والأعضاء بشكل خاص وبالتالي تجاه أنفسنا في الأنشطة والمبادرات التي نقوم بها.

المسؤولية

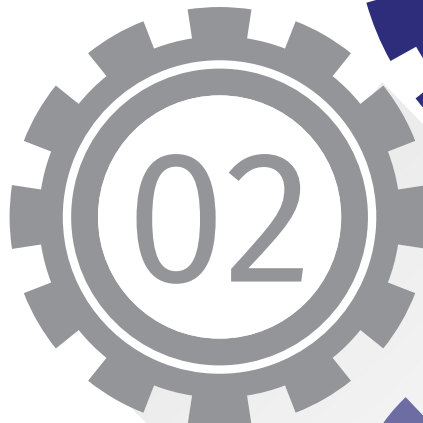
يتحمل المجلس المسؤولية عن جميع الأنشطة والأعمال التي يقوم بها.

التميز

يسعى المجلس إلى التميز في جميع الأنشطة والمبادرات التي يقوم بها لتحقيق المعاملات المالية الأخلاقية. .

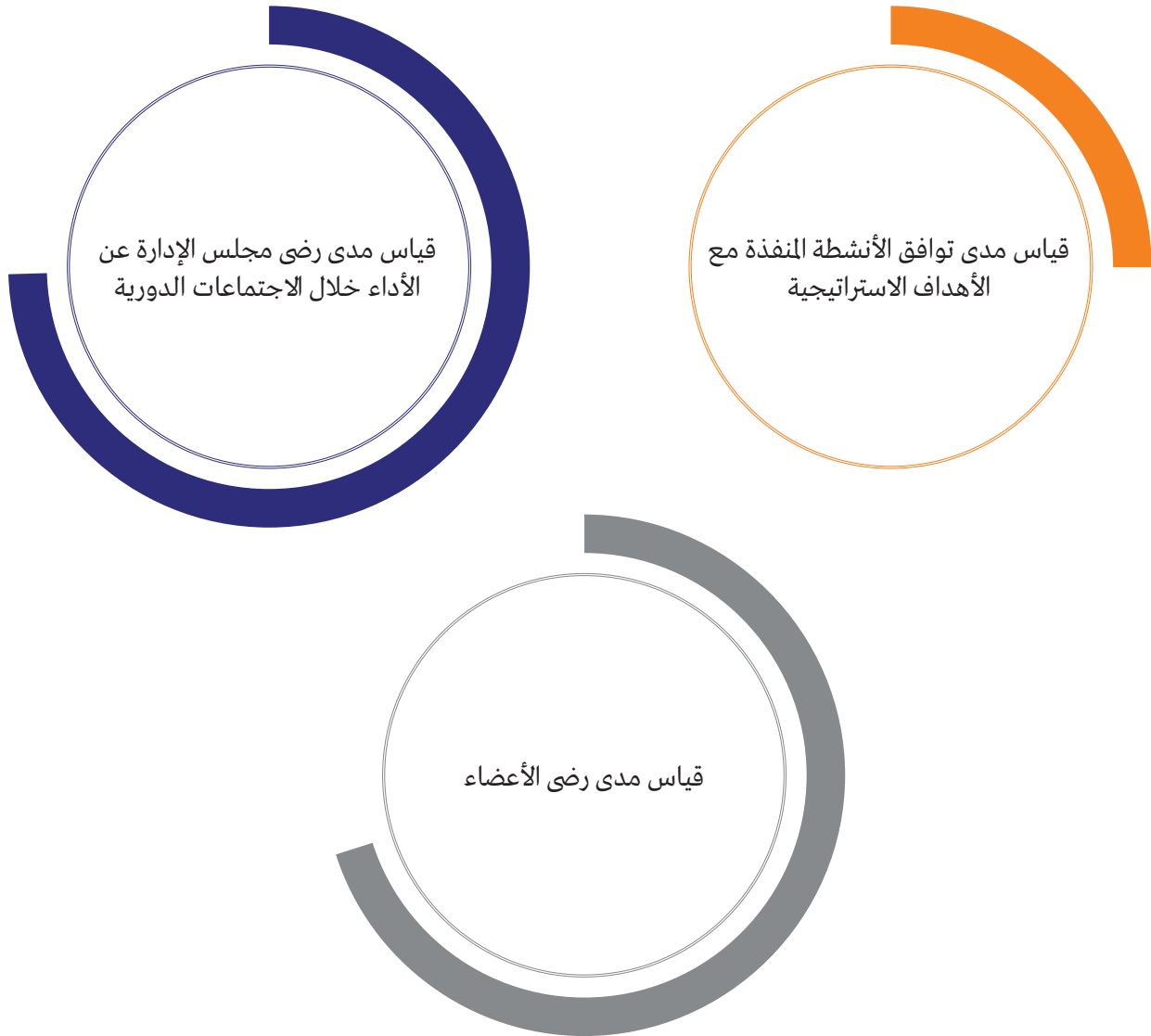
الالتزام بالنتائج

يسعى المجلس لتحقيق نتائج قابلة للقياس تصب في خدمة المالية الإسلامية وتنمية الاقتصاد الحقيقي.



9 تقييم الأداء

سيتم تقييم أداء تنفيذ الخطة الاستراتيجية بشكل دوري (نصف سنوي / سنوي) وذلك بالتركيز على عدة نقاط أهمها الآتي:





 cibafi@cibafi.org

 +973 - 1735 7300

 www.cibafi.org